

محسن بوعزيزي | Mohsen Bouazizi*

"تونس: ثورة في بلاد الإسلام" لعياض بن عاشور

"Tunis: A Revolution in the Land of Islam" by Yadh Ben Achour

” عنوان الكتاب في لغته: Tunisie une révolution en pays d'islam.

عنوان الكتاب: تونس: ثورة في بلاد الإسلام.

المؤلف: Yadh Ben Achour

سنة النشر: 2017.

الناشر: Cérés éditions ، Tunis

مكان النشر: تونس.

عدد الصفحات: 408 صفحات.

“

* أستاذ علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.

وجود نظرية موحدة للثورات، فإنه يظل من الصعب الاتفاق على وحدة قياس مرجعية لما يمكن تسميته ثورة وما لا يمكن تسميته كذلك. ومن ذلك الذي يستطيع الحكم على الثورات، بها أو لها أو عليها، إن لم يكونوا الفاعلين أنفسهم؟ أما تصنيفات المؤرخين، فليست سوى بناءات فكرية تنخرط في استعمال جدالي، إنها مُهَمَّة وتعريفات. ويظل لكل سيرورة ثورية منطبقها الخاص الذي يرتبط بسياسات إنتاجه وظروفه وأوضاعه. كل ثورة تفتح نافذة في التاريخ بعد أن يكسر الثوريون صفائح صلدة، فيخلقون أفقاً مجدداً للتاريخ. وليس بالضرورة أن يكون للثورة سبب لأنها السبب، بما تخلقه من دينامية جديدة، جعل منها مصدراً لدورة تاريخية تبدو مختلفة مع بداية هذا القرن. فالثورة ليست بما صارت إليه، بل بما تسعى له فنراه في الأفق الآتي. على أن عياض بن عاشور يبالغ، أحياناً، في عمق هذه الثورة، حين يوافق على أنها أعادت خلق المجتمع، مستنداً في ذلك إلى نص لسامي الزموني صادر بالإنكليزية سنة 2014. والرأي، عندي، أنها تحدث دينامية سياسية سريعة، ولكن بلا عمليات اجتماعية عميقة. ومن هذه الناحية يمكن الاستفادة من المفهوم الغرامشي "للثورة السلبية" الذي يفترض ببطءاً في تبدل العلاقات الاجتماعية رغم الحيوية السياسية الظاهرة، ثم إنه يفترض وجود نقيض قوي لمن يعتبرون أنفسهم ثواراً، هذا النقيض يمكن أن ينزل إلى الساحة بقدرات حاسمة في الكشف والتوضيح والإقناع. يتعلق الأمر بحرب مواقع قد لا تستند إلى برنامج ثوري يدفع حقيقةً في اتجاه تغير المجتمع، وأشد، هنا على الفارق بين التغير بما هو عملية قاطعة، فجئية، والتغيير بما هو مسار تدريجي. المشكلة هنا، ولعل هذا قد يقلل من استثنائية الثورة التونسية، أنها، رغم هذه الحيوية السياسية لا آثار اجتماعية حقيقية لها، على الأقل إلى حد الآن، بل يبدو أن الفاعلين الاجتماعيين الثوريين هم الآن خارج السلطة، ومع استبعادهم يتصاعد خطاب منظم يناهض العلمانية والحدثة ليعيد إنتاج الماضي.

والثورة التونسية بحسب هذا الكتاب ليست ثورة أيديولوجية، أو حزبية، أو ثورة مقاتلة، وفوق ذلك لم تأت برؤية جديدة للعالم، إلا فكرة الفعل في ذاتها من القاعدة. ولأنها كذلك بلا رؤية، فإن آثارها العالمية كانت محدودة. حتى إن بعض فلاسفة التاريخ نزعوا عنها صفة الثورة، خاصة مع صعود الإسلاميين، وما قد يرافق ذلك من تراجع فكري وثقافي. ومع ذلك، ففيها إعادة اعتبار لمبدأ الجمهورية والكرامة المهدورة وأفضت إلى دستور جديد. ثم إنها، إلى هذا الحد أو ذاك تصفي حسابها، بطريقة لا تخلو من صراع، مع الماضي. وهنا يتقدم التاريخ، قفزاً، ويضطر إلى التراجع أحياناً، تصفية لهذا الحساب. إنه مكر التاريخ وعقله الذي لا يعود إلى الماضي إلا ليسترد حيويته

هل يمكن أن نتحمل هذه الأيام قراءة كتاب عن ثورةٍ تونسيةٍ بدت للبعض سحابة صيف سرعان ما تأتي لتذهب، بعد ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من بؤس؟ اقتصاد على حافة الانهيار، فقر يتعاظم، وجائحة تعمق الأزمة، وتحولات سياسية بلا عمليات اجتماعية، ومنجزات تكاد لا تُذكر خاصة إذا ما قارناها بتلك الثورات الكبرى التي أعادت إنتاج مجتمعاتها على نحو مختلف، على غرار الثورات الأميركية والبريطانية والفرنسية والبلشفية. كتاب عياض بن عاشور تونس: ثورة في بلاد الإسلام الصادر سنة 2017، في طبعته الثانية، واحد من هذه المؤلفات التي يمكن أن ترجعك إلى يوتوبيا الثورة بعد أن فُك السحر عنها، إلى هذا الحد أو ذاك. لماذا هذا الاستثناء؟ لعدة أسباب منها أن المؤلف مختص في النظريات السياسية في الإسلام، وفي القانون العام، وترأس سنة 2011 الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ويكتب عن الثورة التونسية، متخذاً نوعاً من المسافة النقدية، وبعد مضي خمس سنوات على قيامها. والسبب الأول والأخير أن بن عاشور يحاول أن يقدم مقارنة مفتوحة على التاريخ وعلى علم الاجتماع وعلى علم القانون الذي هو اختصاصه. هذا الانفتاح على مقاربات مختلفة جعل المؤلف يواجه أطروحة بأخرى، مما عمق حساً نقدياً حاداً في بعض مواضع هذا العمل. ثم إن صاحبه يجتهد في اتخاذ مسافة فاصلة عن أحداث ووقائع هو بمنزلة الشاهد عليها لأنه منها.

تقوم أطروحة بن عاشور على فكرة مفادها أن لكل ثورة سرها وسحرها وفرادتها، فليس ثمة من معيار يسمح بالحكم لها أو عليها، إلا من داخلها وما تقدمه من استثناء. فالثورة التونسية ليست حدثاً عارضاً يهتز عنده المجتمع في الأول، ويدور في الآخر على غير مقاصده، ليعود على أثره ثورةً مضادة مظفرة. إنها ليست كذلك؛ إذ تمكّن المجتمع التونسي من خلق ثورة لا نظير لها في التاريخ، كما يقول عياض بن عاشور. هي ثورة امتزج فيها القديم بالجديد، بقيادة المجتمع المدني الذي ضمن انتقالاً ديمقراطياً مرناً يعتمد فن التسويات بين مواقف متباعدة جنّبت البلاد الانزلاق في أتون حرب أهلية. وذاك هو معنى التسوية التي لا تمثل خياراً بقدر ما تعني التعايش مع الإكراهات. تلك هي الثورة التونسية في ذهابها وإيابها، وفي أخذها وردّها، تسويات وتفاوض، ضمن سياق إكراهي ضاغط يجمع فاعلين اجتماعيين من مشارب واتجاهات مختلفة. ومن هذه الناحية بالذات، تأتي فرادتها من جهة قدرتها على التعايش مع المتناقضات والسمو فوقها، لذلك استحققت بجدارة الجائزة العالمية للثورات.

هكذا يبدو مفهوم الثورة، إذًا، مفهومًا متفجرًا، مفتوحًا على التعدد، فلا قاعدة عامة مشتركة تحكم لها أو عليها. وإذا ما افترضنا، جدلاً،

لا يرى، أو لا يكاد يرى إلا زاوية واحدة من التاريخ يختزله في ما هو رسمي مؤسسي، وهذا يوازيه تاريخ مداه الزمن الطويل من الاحتجاج والخروج والتمرد الفكري والعملية غير الرسمي. على أن القرن التاسع عشر في تونس، ومع زعماء الإصلاح، سيحمل معه رؤية جديدة للثورة تنزع عنها، إلى هذا الحد أو ذاك، قيمتها السالبة. نجد هذه الرؤية في نصوص الوزير، أحمد خير الدين باشا، وأحمد بن أبي الضياف، لتتدمع مع ظهور الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسي. بعد ذلك، تأتي مرحلة من الاستبداد رافقت حكومة الاستقلال بدءاً من عهد "المجاهد الأكبر" وصولاً إلى ما يسمى "عهد التغيير" الذي أعلن عن نفسه يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987. هذه المرحلة تكثفت فيها حركات الاحتجاج والرفض، بمقدار الاستبداد وشراسته ضاربة عرض الحائط الأطروحة القائلة بأن الشعوب العربية ليست سوى شعوب خاضعة أبوية، رخوة، بلا فكر ولا مفكرين، ولا دراية لها بالسياسة. وإذا بالشارع التونسي على نحو خاص، والعربي عمومًا، ينطلق في مسار ثوري وديمقراطي غير مسبوق، فتسقط كل الجدران، إلا جدار الدين الذي، ورغم الرسالة الديمقراطية للثورة، ورغم مكتسبات الدولة المدنية، فإنه يظل راسخاً في حصنه المنيع، بل إن الدكتاتورية خلقت أرضية ملائمة "لدين ما بعد الثورة" عبر رفع شعار ضحايا الاستبداد من عناصر إسلامية وجدت في مناخ الديمقراطية جسراً ذهيباً لبلوغ السلطة. وهنا سينجح الإسلاميون في تقارب أطراف متباعدة، لنشهد تركيبة غريبة تمزج بين الديني والديني في عجينة سياسية واحدة، ولكن من دون أن تخفف التوتر والتناقض بين الفاعل التيقراطي والفاعل الديمقراطي. وسيظل هذا التناقض قائماً، ليعلن عن نفسه خاصة أثناء الانتخابات وفي النقاش العام حول المرحلة الديمقراطية وصياغة الدستور.

ليست الثورة التونسية، مع بن عاشور، وليدة حدث عارض بل نتاج حبكة تاريخية وعلامات مهدت لها فكانت احتجاجات المناطق الداخلية أو ما سُمي "مجتمع الثورة"⁽⁴⁾ التي حضرت أرضية ملائمة لقيامها. ثم إن الجسد الاجتماعي والسياسي التونسي كان حياً بقوى ونزعات فكرية وأيديولوجية متنافرة، سُتعلن عن نفسها إبان الثورة وما بعدها. لذلك لا يُفترض البحث عن الثورة في حد ذاتها، بل في مسارها الثوري، القبلي والبعدي، ولكن أيضاً في البناء المشهدي بما فيه من تركيز على لحظة الانبثاق؛ من أحداث وتعبيرات ثورية ولغة وشعارات، وخطابات، ورسوم، وجرافيتيس، ورسائل رقمية، ورسوم ساخرة. والتاريخ ينبئنا عن طريقتين لقيام الثورات، إما مشروع مفكر فيه، وإما شرارة متبوعة بتمرد، منها ينبثق المشروع. ولقد انطلقت

وطاقته ليسير بعدها فُدمًا إلى الأمام. وما إن الإسلاميين وقد بلغوا سدة السلطة، ها هم يمضون على دستور غير تيقراطي، وما هم يُستبعدون، إلى حد ما من السلطة، ثم يعودون إليها، سنة 2019 بمساندة شعبية ضعيفة في الانتخابات. لكل هذا وذاك يشدد بن عاشور أكثر من مرة على أن الثورة ليست مفهومًا علميًا مجردًا وعالمياً، بل مصطلح متطور، ضمن سياق مخصوص، وبريشة مفكر بعينه يتموضع ضمن خطاب معيّن. والخطاب، كما يقول ميشال فوكو، منظم ومراقب ومعدّد إنتاجه. فالثورة رهينة من يكتبها، وليس ثمة ما هو أكثر المعية وفائدة من ذاك النص الرائد "الثورة التونسية المجيدة" الذي رافق الثورة التونسية يومًا بيوم، فكتب ذبذباتها وتتبع أنسجتها⁽¹⁾. وخلافًا لهذه الرؤية ستعترضك أطروحة مقابلة ترى الثورة انقلابًا على شرعية ما، أو مؤامرة تنخرط ضمن نظرية الفوضى الخلاقة، كما هو الحال مع كل من الهادي دانيال⁽²⁾، والمتفلسف التونسي المازري حداد⁽³⁾. هذا الأخير يرى الثورة حدًا مبرمجًا ومسقطًا بواسطة فاعلين افتراضيين لا جنسية لهم. غير أن الثورة تُعرف، وخلافًا لهذه الأطروحة "الهزلية"، بأربعة عناصر: احتجاج شعبي، وانتصار مكثف لهذا الاحتجاج يفضي إلى سقوط نظام سياسي، ورسالة حرية وكرامة، وأخيرًا نظام جديد يحل محل القديم. وعندها يصبح المدهش، أو ما يمكن أن يُعدّ مستحيلًا، ممكنًا. والمدهش في الثورة التونسية أنها تنبثق ضمن سياق إسلامي يعتمد برادبغم الطاعة، ولا يعترف كثيرًا بالمقاومة والاحتجاج، إلا في حالات قليلة تم إسكاتها بالقوة، كما هو الحال مع الخوارج. وسرعان ما يقع وصم الاحتجاج بتصنيفات مختلفة غايتها الإقصاء، من قبيل الزندقة والمروق والخيانة، وأخطرها التكفير. وفي المقابل ترى هذه الحركات الاحتجاجية أن معارضة المستبد واجب شرعي وجب مقاومته حتى بالعنف لدى بعض الطوائف. على أن شرعيتها لا يمكن تبريرها، ما لم تكن تنسجم مع الأحكام الإلهية. ويجب التذكير هنا بأن النظريات السنية، الغالبية منها، لا تبارك الثورة وترأها خروجًا على الجماعة ولو كان الخضوع لإمام جائر، لأنها لن تؤدي إلا إلى الفتنة. ولذلك لم تُفهم الثورات العربية السابقة عبر التاريخ العربي الإسلامي؛ لأنها جاءت لتخلق ضجيجًا وتوترًا في نظام للعالم يقوم على القانون الإلهي. ولذلك كان التاريخ في الثقافة الإسلامية ليس سوى ترسيخ لشرعية الله في الأرض. والحقيقة أن عياض بن عاشور هنا

1 عزمي بشار، الثورة التونسية المجيدة وصيرورتها من خلال يومياتها (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 189.

2 الهادي دانيال، ثورة الفوضى الخلاقة: سلال فارغة (تونس: دار النقوش العربية، 2011).

3 Mezri Haddad, *La face cachée de la révolution tunisienne, Islamisme et Occident, une alliance à haut risque*, Préface de Samir Amine (Tunis: Editions Arabesques, 2011).

وتنامي البعد المطاوع للناخبين، والنتيجة تعلن مفاجأتين الأولى تتعلق بالتعددية السياسية والثانية تعلن تسوية تاريخية بين القوى العلمانية والقوى الإسلامية، كما لو أن الأمر يتعلق بزواج الطبيعة. غير أن الثورة، وهذا معروف في التاريخ، تدور على غير أسمائها لتخرج من رحمها الثورة المضادة لأن الجميع يرى نفسه فيها، فهي ليست لقوة بعينها. وهنا تبدأ فكرة تحصيل الثورة ودسترتها. ولعل أشد مظاهر الثورة المضادة خطورة تصاعد العنف والإرهاب، هذا الأخير يتغذى من نظرة متشددة للإسلام، ولكنه أيضاً وليد عجز في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولعل أكثر ما شدني إلى هذا الكتاب انتباهه إلى فكرة التسوية التاريخية للثورة، وقد خصص لها قسماً كاملاً. وتكمن أهمية الفكرة في أنها تمثل جانباً من فرادة الثورة التونسية وقدرتها على التزحلق بين المتناقضات، رغم ما في ذلك من وجهٍ خطيرٍ قد يكون وراء اندلاع الأزمات. ولقد جربت المجتمعات الإسلامية عبر تاريخها الممتد فن التسويات بما هو الوجه الأصيل لفن السياسة، بصفته تديراً للواقع بحسب الممكن. هذا الفن في إدارة الخلافات يفرض نفسه، خاصة في الأزمات الكبرى التي لا يمكن الخروج منها إلا بالبحث في مناطق التقاطع والالتقاء في نقطةٍ تَسَعُ الجميع، ودون ذلك الحرب الأهلية حين يندفع مجتمع أو يُدفع إلى أن يُفكك نفسه بنفسه. وفي هذه الحالة تكف التسوية عن أن تكون خياراً، بل ضرورة لا بد منها. المشكلة الكبيرة في هذه الآلية أنها قد تكون تسوية تسوية خاصة، إذا ما قربت بين برادبغمت متنافرة كلياً. ولكن هل لدينا من خيار آخر غير تأجيل الصراع أو حتى الصدام الذي قد يأتي يومه؟ فالثورة تحرر القوى المتضادة فتعلن عن نفسها، وبعضها ينفرط من عقاله على نحو قصوي، فيبدأ النزاع ومختلف أشكال الصراع مخلِّقاً أزمات سياسية طاحنة، أزمات تم استيعابها في تونس بواسطة ما سمي الحوار الوطني. والدول التي لم تنخرط في مثل هذه التسويات دخلت في أتون حرب أهلية لم تستطع الخروج منها إلى الآن، ودونها عودة للدكتاتورية أو حكم العسكر. وأول لحظة تسوية في تونس، كانت بعث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة التي ترأسها مؤلف هذا الكتاب، وثانيها إعلان مسار الانتقال الديمقراطي بعد أقل من سنة على اندلاع الثورة (15 أيلول/ سبتمبر 2011)، وثالثها إعلان التوافق آلياً للتسويات ولصيغة دستور جديد. وتظل التسوية التاريخية تلك التي كانت بين الدولة المدنية والدين، وينزع هذا الأخير، في رأي الكاتب، إلى أن يكون مغرباً لتطلعات الشباب، على نحو ما، ما دام يناهض الحيف واللامساواة الاجتماعية والطغيان والاستيلاء الثقافي والإمبريالي. وما الثورة الإسلامية في نظر المؤلف، استناداً إلى المفكر الإيراني درويش شايغان Daryush Shaygan، إلا أدلجة للدين تفضي

الشرارة التي أحدثت حريقاً من محمد البوعزيزي في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 الذي حرك غضباً شبابياً التحق به "شعب" بأكمله كانت رسالته الأولى الحرية، ثم الكرامة، ومن أجل هذه وتلك سالت دماء وسقط جرحى. هكذا تكون الثورة غضباً واحتجاجاً، ورسالة، فالغناء لقديم فاعتراً بجديد. والمثير هنا أن الرموز القديمة هي التي هيأت لولادة المرحلة الجديدة شرط أن ينحني الأول للثاني، ويعترف بشريعته كما فعل المرحوم الباجي قايد السبسي. وهكذا انطلقت المرحلة الانتقالية بإنشاء "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"؟ ثم بعث المجلس الوطني التأسيسي، ثم بالانتخابات، وصولاً إلى دستور 2014. غير أن هذه التطورات السياسية قد لا تفضي بالضرورة إلى دينامية ثقافية، بل قد تفسح المجال إلى صراعات مرجعية تقوّي نزعة النكوص عن المكتسبات منذرةً بثورة مضادة تجعل من الهوية مدخلاً لتشريع خطابها، وقد تكون خطورتها أشدّ وطأة من دكتاتورية مستنيرة، لولاها ما كان لهذه الثورة أن تكون. هكذا دخلت تونس مرحلة من صراع المرجعيات بين قوى تقدمية بثقافة حديثة، وقوى سلفية تبحث هي أيضاً عن ثورتها، مستفيدة من تطور الثقافة الجهادية على مستوى العالم. نحن هنا إزاء ديمقراطية في بلد الإسلام، وليس من المستغرب أن تفتح الباب لحكومة إسلامية. هذا ما حصل في مجمل المجتمعات العربية النائرة، ومنها تونس. غير أن صعود الإسلاميين هذا فسح المجال لعشوائيات لم تكن من بين المقاصد التي اندلعت من أجلها الثورة. يسأل جيل كابال Gilles Kepel شاباً تونسياً إثر اندلاع الثورة عن انتظاراته من فوز حركة النهضة في الانتخابات، فيجيبه أول شيء ستتغير ملابس النساء، فنحن في بلد مسلم. فيذكره الباحث، ولكن راشد الغنوشي يرى غير ذلك، فيقول الشاب: "إنه يفعل ذلك حتى لا يصدّم الأجانب، وسنفسح عن أنفسنا بالتدريج"⁽⁵⁾. هذا المثال يعلن تحرير طاقة الإسلاميين ونزعتهم إلى السلطة، ولكنه يكشف لغة ممتزجة تخبر عن انكسارات داخلية للإسلاموية السياسية. وعند بلوغ الإسلاميين جزئياً، سدة الحكم، تدخل تونس مرحلة صراع بين نزعة تدفع في اتجاه أسلمة المجتمع والثقافة، ونزعة أخرى في الطرف الأقصى تدافع عن ديمقراطيته. وحول هاتين النزعتين، تدور كل الحياة السياسية في تونس. ولم يكن ثمة من بد سوى البحث عن تسوية سياسية بين النزعتين تخفي تناقضات قابلة للانفجار.

المثير، وتونس تدخل مرحلة الانتخابات الديمقراطية، ملاحظة التباعد بين شعب الثورة وشعب الانتخابات، بين رسالة الثورة ومقاصدها ورسالة الانتخابات. وهنا يلاحظ بن عاشور انحساراً للنشاط الثوري

5 Gilles Kepel, *Passion arabe, Journal 2011 - 2013*, Coll. Témoins (Paris: Gallimard, 2013), p. 235.

عن الثورة. وتظل المسؤولية ملقاة على عاتق الفاعلين الأساسيين في بطء المسار الديمقراطي، ولعل الجانب الأكبر من المسؤولية تتحمله القوى الإسلامية التي ظلت تراوح بين أسلمة المجتمع ودمقرطته؛ ما أفقد تونس وقتاً ثميناً استنزف خاصة في صياغة دستور له ما له وعليه ما عليه من مآخذ. وأظن من جهتي أن تونس لا تزال في المنطقة الرمادية، رغم النجاحات النسبية التي تحققت. وقد تدور على غير ما هو منتظر، إذا ما تفاقم الوضع الاقتصادي وانحدر إلى مزيد التعقيد، حينها قد تكون النكسة كبيرة. هكذا كان هذا الكتاب لعياض بن عاشور الذي يتكون مما يزيد على أربعمئة صفحة دفاعاً حذراً عن عمق الثورة التونسية وفرادتها عن بقية الثورات العالمية الأخرى بما تميزت به من خصوصيات داخلية.

إلى حوار الطرشان بين رجل الدين والرجل المدني، هذا الحوار تنجر عنه أفكار هجينة وزوابع من سوء الفهم، فتسقط في فخ تصادم التشكلات المتعارضة، فلا هي من الإسلام ولا هي من الثورة، وليس ثمة من حل لتجنب هذا التصادم Collision إلا بالتسوية، حتى تتعايش الأطراف المتباعدة. ولقد أجبر التونسيون على اللجوء إلى حيل العقل السياسي، حتى إذا كان وهماً تعلقاً بصيغة من صيغ التعايش.

ويثير الكتاب، بعد هذا، قضية أخرى تتعلق بقوة القانون في الثورة. هذه الأخيرة تقوم على أنقاض دستور قائم تستهدف تفكيكه. فالثورة والقانون ينتميان إلى حقلين متناقضين، وإذا ما قامت الثورة فذاك يعني أن نظاماً قانونياً جديداً سيأخذ مكانه، بدءاً من الدستور. هكذا صيغ دستور جديد في تونس ليكون الضامن الأساسي لتحوّل ديمقراطي ممكن. وهنا كشفت الطبقة السياسية في تونس عن حرص على تجنب الفراغ القانوني، مع أنه أمر وارد في المنعطفات الكبرى واللحظات الثورية، ولعل هذا ما يؤكد أصالة الثورة التونسية، بالنسبة إلى البعض حين أعطتها بعداً قانونياً يضمن استمراريتها، وبالنسبة إلى بعض المؤرخين الذين يرون أن هيمنة الفاعل القانوني كانت سبباً حاسماً في إجهاد الثورة. وهنا تدخل تونس في معارك صياغة دستور، ولكن لأي دولة؟ يبدو أن عقلية التسوية التي سادت أفضت إلى التموّج في المنطقة الرمادية التي تفسح المجال للتأويل الدلالي Semantic كنوع من التجميد المؤقت للصراعات بين نزعة تدفع في اتجاه أسلمة الدولة ونزعة تدافع عن مدينتها.

ويخلص المؤلف إلى أنه يجب التوافق على قيم أساسية، يسارية كانت أو يمينية، لتنجح الديمقراطية. هذه القيم تمثل حجر الزاوية لأي نظام ديمقراطي، وتونس تبدو، في نظره، بعيدة عن بلوغ التوافق الاجتماعي حول مثل هذه القيم. وما حصل خلال السنوات الأخيرة ليس سوى اتفاق شراكة سياسية. ومع الجمود الاقتصادي واستمرار التفاوت الاجتماعي، وتراجع المقدرة الشرائية مع غلاء المعيشة، وتفجير الطبقة الوسطى، يضاف إلى هذا تحالفات سياسية ضد الطبيعة (كما حصل مع الترويك)، وتفكك الأحزاب السياسية وتفجر التكتلات، مع هذا الوضع المعقد يبدو أن الحلم الاجتماعي بالثورة ينزع إلى أن يصبح كابوساً. فمقاصدها التي هب من أجلها الفاعلون الاجتماعيون صارت اليوم على المحك، لا فقط لأن العدالة الاجتماعية لم تتحقق، بل لأن التحالفات القائمة حالياً تدفع، بالرغبة أو من دونها، في اتجاه عودة القديم. وينتهي المؤلف بأسئلة فيها نوع من الخيبة من قبيل، ماذا كانت، إذًا، هذه الثورة؟ مشاريع ورؤى جديدة أم مخاطر جديدة؟ ومع ذلك يخلص إلى القول أنه، مهما حمل المستقبل من مخاطر، فيبدو أن شيئاً ما مهماً قد حصل، أقلها التمرن على المواطنة والمشاركة على الديمقراطية، هذه وتلك لا تقل قيمة

المراجع

العربية

- بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة و صيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- الهادي، دانيال. ثورة الفوضى الخلاقة: سلال فارغة. دار النقوش العربية، 2011.
- قسومي، مولدي. مجتمع الثورة. تونس: جامعة منوبة، 2015.

الأجنبية

- Ben Achour, Yadh. *Tunisie une révolution en pays d'islam*. 2^{ème} éd. Tunis: Cérès éditions, 2017.
- Haddad, Mezri. *La face cachée de la révolution tunisienne, Islamisme et Occident, une alliance à haut risque*. Préface de Samir Amine. Tunis: Editions Arabesques, 2011.
- Kepel, Gilles. *Passion arabe, Journal 2011-2013*. Coll. Témoins. Paris: Gallimard, 2013.